

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 14
"الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"

وزارة المالية
Ministry of Finance



السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 14، الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة (2023)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
 إصدار 2023م

14

English Version of Copyright Statement	Arabic Version of Copyright Statement
<p>This [Events after the Reporting Date] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February2024] and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Events after the Reporting Date] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p> <p>English language text of [Events after the Reporting Date] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.</p> <p>Arabic text of [الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.</p> <p>Original title: [Events after the Reporting Date:] ISBN: [978-1-60815-491-3]</p> <p>“International Federation of Accountants”, “International Public Sector Accounting Standards Board”, “International Public Sector Accounting Standards”, “Recommended Practice Guidelines”, “IFAC”, “IPSASB”, “IPSAS”, “RPG” and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).</p>	<p>إن هذا المعيار [الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو 2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير 2024]، وأعيد إخراجها بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين".</p> <p>النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.</p> <p>النص الإنجليزي لـ [Events after the Reporting Date] حقوق تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p> <p>النص العربي لـ [الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p> <p>العنوان الأصلي: [IPSAS Events after the Reporting Date].</p> <p>ردمك 3-491-60815-1-978</p> <p>إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"IPSAS" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2023م

14

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 14

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُُدلت بموجبه
16	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
31	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)
z32	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 44 (2023)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
 إصدار 2023م

14

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
1	الهدف
4-2	النطاق
5	تعريفات
8-6	اعتماد إصدار القوائم المالية
16-9	الإثبات والقياس
11-10	الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات
13-12	الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات
16-14	توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة
25-17	الاستمرارية
25	إعادة الهيكلة
31-26	الإفصاح
27-26	الإفصاح عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية
29-28	تحديث الإفصاح عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية
31-30	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات
33-32	تاريخ السريان
34	سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 14 (2001)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية" في الفقرات 1-34. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 14 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 14 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخِلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 14 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 44، *الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2022، وأُبقِيَ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو تحديد:
أ. متى يجب على الجهة أن تُعدل قوائمها المالية بأثر أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية؛
ب. الإفصاحات التي يجب على الجهة أن تقدمها عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.
ويتطلب المعيار - أيضاً - ألا تُعدّ الجهة قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا تبين من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أن افتراض الاستمرارية غير مناسب.

النطاق

2. يجب على الجهة التي تُعدّ وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية والإفصاح عنها.
3. [حذفت].
4. [حذفت].

تعريفات

5. يُستخدم المصطلح التالي في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرينه:
الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية هي تلك الأحداث، المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، التي تحدث بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:
أ. تلك التي توفر دليلاً على أوضاع كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية تتطلب تعديلات)؛ و
ب. تلك التي تشير إلى أوضاع نشأت بعد تاريخ القوائم المالية (أحداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات).
وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

اعتماد إصدار القوائم المالية

6. لتحديد أي من الأحداث يستوفي تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، من الضروري تحديد كل من تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية. تاريخ القوائم المالية هو آخر يوم في الفترة التي تغطيها القوائم المالية. وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية هو التاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية من قبل الفرد أو الهيئة الذي لديه/التي لديها صلاحية الموافقة على الصيغة النهائية لتلك القوائم المالية من أجل إصدارها. ويُقدم رأي المراجع حول تلك القوائم المالية النهائية. ويقصد بالأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية جميع الأحداث - سواء كانت مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها - التي تقع بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو وقعت تلك الأحداث بعد (أ) نشر إعلان عن الفائض أو العجز، أو (ب) اعتماد القوائم المالية لجهة مُسيطر عليها، أو (ج) نشر معلومات أخرى مختارة تتعلق بالقوائم المالية.

7. قد تختلف العملية التي ينطوي عليها إعداد القوائم المالية واعتماد إصدارها باختلاف أنواع الجهات ضمن الدولة وباختلاف الدول. ويمكن أن تعتمد هذه الإجراءات على طبيعة الجهة، وهيكل الهيئة الحاكمة¹، والمتطلبات النظامية المتعلقة بتلك الجهة، والإجراءات المتبعة لإعداد القوائم المالية والموافقة على صيغتها النهائية. وقد تقع مسؤولية اعتماد القوائم المالية للجهات الحكومية الفردية على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية² (أو مسؤول الشؤون المالية/الحسابات الرئيس مثل المراقب المالي العام³ أو المحاسب العام). أما مسؤولية اعتماد القوائم المالية الموحدة للحكومة ككل فقد تقع - بشكل مشترك - على عاتق رئيس وكالة الشؤون المالية المركزية (أو مسؤول الشؤون المالية الرئيس، مثل المراقب المالي العام أو المحاسب العام) ووزير المالية (أو من في حكمه).
8. في بعض الحالات، يُتطلب من الجهة أن تقدم قوائمها المالية إلى هيئة أخرى (على سبيل المثال، هيئة تشريعية مثل برلمان⁴ أو مجلس محلي) باعتبار ذلك الخطوة النهائية في عملية الاعتماد. وقد يكون لهذه الهيئة سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية المراجعة. وفي حالات أخرى، قد يكون تقديم القوائم المالية إلى هيئة أخرى هو مجرد مسألة بروتوكولية أو إجرائية، وقد لا يكون لتلك الهيئة الأخرى سلطة طلب إجراء تغييرات على القوائم المالية. ويُحدّد تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية في سياق الدولة المعنية.

الإثبات والقياس

9. قد يُعلن مسؤولون حكوميون منتخبون - خلال الفترة الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية - نوايا الحكومة فيما يتعلق بمسائل معينة. ويعتمد تحديد ما إذا كانت هذه النوايا الحكومية المعلن عنها تتطلب إثباتها على أنها أحداث تتطلب تعديلات أم لا، على (أ) ما إذا كانت تقدم مزيداً من المعلومات حول الأوضاع القائمة في تاريخ القوائم المالية، و(ب) ما إذا كان هناك دليل كاف على أنه يمكن تنفيذ هذه النوايا وأنه سيتم تنفيذها. وفي معظم الحالات، لن يؤدي إعلان النوايا الحكومية إلى إثبات أحداث تتطلب تعديلات في القوائم المالية. وبدلاً من ذلك، تكون هذه النوايا مؤهلة - بشكل عام - للإفصاح عنها على أنها أحداث لا تتطلب تعديلات.

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات

10. يجب على الجهة أن تُعدّل المبالغ المثبتة في قوائمها المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب التعديلات.
11. فيما يلي أمثلة عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تتطلب تعديلات، والتي تتطلب

¹ يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

² في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو نظرياً وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، وتحدد الأنظمة أو اللوائح الجهة المختصة باعتماد القوائم المالية في كل جهة حكومية والجهة المختصة باعتماد القوائم المالية الموحدة للدولة.

³ في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات.

⁴ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

- من الجهة أن تُعدّل المبالغ المُثبتة في قوائمها المالية، أو أن تثبت بنوداً لم تكن مُثبتة سابقاً:
- أ. البت، بعد تاريخ القوائم المالية، في دعوى قضائية الذي يؤكد أن الجهة كان عليها واجب حالي في تاريخ القوائم المالية. وتُعدّل الجهة أي مخصص مُثبت سابقاً يتعلق بهذه الدعوى القضائية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، أو تثبت مخصصاً جديداً. ولا تكتفي الجهة بأن تُفصح فقط عن التزام محتمل نظراً لأن البت في الدعوى يُوفر أدلة إضافية يجب أن تُؤخذ في الحسبان، وفقاً للفقرة 24 من معيار المحاسبة للقطاع العام 19؛ و
 - ب. تلقي معلومات بعد تاريخ القوائم المالية تبين أن أصلاً ما قد هبطت قيمته في تاريخ القوائم المالية، أو أنه يلزم تعديل مبلغ خسارة الهبوط في القيمة المُثبتة سابقاً لذلك الأصل. على سبيل المثال:
 - (1) عادة يؤكد إفلاس أحد المدينين، الذي يقع بعد تاريخ القوائم المالية، أن المدين كان ذي مستوى ائتماني هابط في نهاية فترة القوائم المالية؛ و
 - (2) قد يقدم بيع المخزون بعد تاريخ القوائم المالية دليلاً على صافي قيمته القابلة للتحقق في تاريخ القوائم المالية؛ و
 - ج. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لتكلفة أصول اشترت، أو للمتحصلات من أصول بيعت، قبل تاريخ القوائم المالية؛ و
 - د. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لمبلغ الإيرادات المحصلة خلال فترة القوائم المالية الواجب تقاسمه مع جهة حكومية أخرى بموجب اتفاقية لتقاسم الإيرادات سارية خلال فترة القوائم المالية؛ و
 - هـ. التحديد الذي يتم بعد تاريخ القوائم المالية لدفعات مكافآت الأداء التي ستعطي للموظفين، إذا كان على الجهة واجب حالي نظامي أو ضمني في تاريخ القوائم المالية لتسديد هذه الدفعات كنتيجة لأحداث وقعت قبل ذلك التاريخ؛ و
 - و. اكتشاف غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات

12. لا يجوز الجهة أن تُعدّل المبالغ المُثبتة في قوائمها المالية لتعكس أحداثاً لاحقة لتاريخ القوائم المالية لا تتطلب تعديلات.

13. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:
- أ. تطبق الجهة سياسة لإعادة تقييم العقارات بالقيمة العادلة بشكل دوري، ويتبين انخفاض في القيمة العادلة للعقارات بين تاريخ القوائم المالية والتاريخ الذي يعتمد فيه إصدار القوائم المالية. لا يتعلق الانخفاض في القيمة العادلة - عادة - بحالة العقارات كما في تاريخ القوائم المالية، لكنه يعكس الظروف التي نشأت في الفترة اللاحقة. وبنياً عليه، فعلى الرغم من سياسة الجهة التي تتطلب إعادة التقييم بشكل دوري، لا تُعدّل الجهة المبالغ المُثبتة للعقارات في قوائمها المالية. وبالمثل، لا تُحدث الجهة المبالغ المُفصح عنها للعقارات كما في تاريخ القوائم المالية، رغم أنه قد يلزمها أن تقوم بإفصاح إضافي بموجب الفقرة 29؛ و
 - ب. تقرر جهة مسؤولة عن تشغيل برامج خدمات مجتمعية معينة، بعد تاريخ القوائم المالية وقبل أن تُعتمد قوائمها المالية، أن تُقدم/ توزع منافع إضافية - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى المشاركين في تلك البرامج. لا تُعدّل الجهة المصروفات المُثبتة في قوائمها المالية في فترة القوائم المالية الحالية، رغم أن المنافع الإضافية قد تستوفي شروط الإفصاح عنها باعتبارها أحداث لا تتطلب التعديلات بموجب الفقرة 30.

- توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة
14. إذا أعلنت الجهة عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة بعد تاريخ القوائم المالية، فإنه لا يجوز للجهة أن تثبت هذه التوزيعات على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية.
15. قد تنشأ توزيعات الأرباح في القطاع العام عندما، على سبيل المثال، تسيطر جهة قطاع عام على جهة قطاع تجارية، وتوحد القوائم المالية لها، ويوجد في جهة القطاع العام التجارية حصص ملكية لأطراف أخرى تدفع لها توزيعات أرباح. بالإضافة إلى ذلك، تطبق بعض جهات القطاع العام إطاراً للإدارة المالية، على سبيل المثال، نماذج "المشتري المورد"، والذي يتطلب منها دفع توزيعات دخل إلى الجهة المسيطرة عليها، مثل الحكومة المركزية⁵.
16. إذا أُعْلِن عن توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة إلى الملاك بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية، فإنه لا تُثبِت توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على أنها التزام في تاريخ القوائم المالية نظراً لعدم وجود واجب في ذلك الوقت. ويُفصَح عن مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة هذه في الإيضاحات وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1. لا تتضمن توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة رداً لرأس المال.

الاستمرارية

17. يلزم كل جهة أن تنظر في تحديد ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً. وبالرغم من ذلك، من المرجح أن يكون تقويم الاستمرارية أكثر ملاءمة للجهات الفردية منه للحكومة ككل. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون جهة حكومية فردية مستمرة نظراً لأن الحكومة التي تشكل تلك الجهة جزءاً منها قد قررت تحويل كل أنشطتها إلى جهة حكومية أخرى. وبالرغم من ذلك، فليس لإعادة الهيكلة هذه أي تأثير على تقويم الاستمرارية للحكومة نفسها.
18. لا يجوز للجهة أن تُعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية، إذا قرر المسؤولون عن إعداد القوائم المالية أو الهيئة الحاكمة بعد تاريخ القوائم المالية، إما (أ) أنه توجد نية لتصفية الجهة أو وقف أعمالها، أو (ب) أنه لا يوجد بديل واقعي سوى القيام بذلك.
19. عند تقويم ما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً لجهة فردية، قد يلزم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية و/أو الهيئة الحاكمة، أن يأخذوا في الحسبان نطاقاً واسعاً من العوامل. وسوف تتضمن هذه العوامل الأداء الحالي والمتوقع للجهة، وأي إعادات هيكلية معلنة أو ممكنة للوحدات التنظيمية، واحتمال استمرار التمويل الحكومي، و - إذا كان ضرورياً - المصادر الممكنة لتمويل بديل.
20. بالنسبة للجهات التي تمول عملياتها - بشكل جوهري - من الموازنة، فإنه - بشكل عام - تكون الاستمرارية موضع تساؤل - فقط - إذا أعلنت الحكومة عن نيتها وقف تمويل الجهة.
21. قد يُتطلب من بعض جهات القطاع العام أن تكون ممولة ذاتياً - بشكل كامل أو جوهري، وأن تسترد تكلفة السلع والخدمات من المستخدمين. بالنسبة لأي من هذه الجهات، قد يعني التدهور في النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد تاريخ القوائم المالية أنه يلزمها النظر فيما

⁵ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

إذا كان افتراض الاستمرارية ما زال يُعد مناسبًا.

22. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مُناسبًا، فإن هذا المعيار يتطلب من الجهة أن تعكس هذا الأمر في قوائمها المالية. ويعتمد تأثير مثل هذا التغيير على الظروف الخاصة بالجهة، على سبيل المثال، ما إذا كانت العمليات ستُحوّل إلى جهة حكومية أخرى، أو ستُباع أو ستُصفى. ويُطلب اتخاذ حكم لتحديد ما إذا كان تغيير في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات مطلوبًا.

23. إذا لم يُعد افتراض الاستمرارية مناسبًا، فإنه من الضروري - أيضاً - النظر فيما إذا كان التغيير في الظروف يؤدي إلى نشوء التزامات إضافية أو يُفعّل بنوداً في عقود دين تؤدي إلى إعادة تصنيف ديون معينة على أنها التزامات متداولة.

24. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 إفصاحات معينة إذا:
أ. لم تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 عندما لا تُعدّ القوائم المالية على أساس الاستمرارية، وجوب الإفصاح عن هذه الحقيقة، ومعها الأساس الذي عليه أعدت القوائم المالية وسبب أن الجهة لا تُعد منشأة مستمرة؛ أو

ب. كان المسؤولون عن إعداد القوائم المالية على علم، بحالات عدم تأكد ذات أهمية نسبية متعلقة بأحداث أو أوضاع قد تلقي شكوكاً كبيرة على قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وقد تنشأ الأحداث أو الأوضاع التي تتطلب إفصاحاً بعد تاريخ القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 1 أن يفصّح عن مثل حالات عدم التأكد هذه.

إعادة الهيكلة

25. إذا انطبق تعريف الأحداث التي لا تتطلب تعديلات على إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية، يتم القيام بالإفصاحات المناسبة وفقاً لهذا المعيار. وتوجد إرشادات حول إثبات المخصصات المرتبطة بإعادة الهيكلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 19. لا تجعل إعادة الهيكلة قدرة الجهة على الاستمرار كمنشأة مستمرة موضع تساؤل، لمجرد أن إعادة تنطوي على استبعاد أحد مكونات الجهة. وبالرغم من ذلك، إذا كانت إعادة هيكلة مُعلن عنها بعد تاريخ القوائم المالية تعني أن الجهة لم تُعد منشأة مستمرة، فإن طبيعة ومبالغ الأصول والالتزامات المثبتة قد تتغير.

الإفصاح

الإفصاح عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية

26. يجب على الجهة أن تفصّح عن التاريخ الذي اعتمد فيه إصدار القوائم المالية، وعمن اعتمد إصدارها. وإذا كان لهيئة أخرى سلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فإنه يجب على الجهة أن تفصّح عن تلك الحقيقة.

27. من المهم للمستخدمين أن يعرفوا متى اعتمد إصدار القوائم المالية، نظراً لأن القوائم المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ. كما أنه من المهم - أيضاً - للمستخدمين أن يعرفوا الظروف النادرة التي يكون فيها لأي أشخاص أو مؤسسات صلاحية تعديل القوائم المالية بعد إصدارها. ومن الأمثلة على الأشخاص أو الهيئات التي قد يكون لها سلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها: الوزراء، أو الحكومة التي تُشكّل الجهة جزءاً منها، أو البرلمان، أو هيئة ممثلين منتخبة. إذا أُجريت تغييرات على القوائم المالية، تُعدّ القوائم المالية المعدلة المجموعة

جديدة من القوائم المالية.

تحديث الإفصاح عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية
28. إذا حصلت الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل أن يُعتمد إصدار القوائم المالية - على معلومات عن الأوضاع التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية، فإنه يجب على الجهة أن تُحدِّث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأوضاع، في ضوء المعلومات الجديدة.

29. في بعض الحالات، يلزم الجهة أن تُحدِّث الإفصاحات في قوائمها المالية لتعكس المعلومات المستلمة بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل التاريخ الذي يُعتمد فيه إصدار القوائم المالية، حتى ولو لم تؤثر المعلومات على المبالغ التي أثبتتها الجهة في قوائمها المالية. ومثال على الحاجة إلى تحديث الإفصاحات هو عندما تاح دليل بعد تاريخ القوائم المالية على التزام كان قائماً في تاريخ القوائم المالية. فبالإضافة إلى النظر فيما إذا كان ينبغي على الجهة أن تثبت مخصصاً، فإن الجهة تُحدِّث إفصاحاتها عن الالتزام المحتمل في ضوء ذلك الدليل.

الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات
30. إذا كانت الأحداث التي لا تتطلب تعديلات بعد تاريخ القوائم المالية هي أحداث ذات أهمية نسبية، فإن عدم الإفصاح عنها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تُتخذ على أساس القوائم المالية. ومن ثم، يجب على الجهة أن تفصح عما يلي لكل فئة ذات أهمية نسبية من الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات:
أ. طبيعة الحدث؛ و
ب. تقدير لأثره المالي، أو النص على أن مثل هذا التقدير لا يمكن إجراؤه.

31. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي لا تتطلب تعديلات والتي من شأنها - بشكل عام - أن ينتج عنها إفصاح:
أ. انخفاض كبير غير عادي في قيمة العقارات المسجلة بالقيمة العادلة، إذا كان هذا الانخفاض غير متعلق بحالة العقارات في تاريخ القوائم المالية، ولكنه ناتج عن ظروف نشأت منذ تاريخ القوائم المالية؛ و
ب. تقرر الجهة - بعد تاريخ القوائم المالية - أن تقدّم/توزّع منافع إضافية كبيرة في المستقبل - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى مشاركين في برامج خدمات مجتمعية تشغلها الجهة، ويكون لتلك المنافع الإضافية تأثير رئيس على الجهة؛ و
ج. تجميع رئيس لعمليات في القطاع العام (يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 40، تجميع العمليات في القطاع العام إفصاحات محددة في مثل هذه الحالات)، أو استبعاد جهة مسيطر عليها رئيسة، أو الإسناد الخارجي لجميع أو لما يقارب جميع الأنشطة التي تتولاها حالياً جهة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و
د. إعلان خطة لعدم استمرار عملية أو برنامج رئيس؛ و
هـ. مشتريات رئيسة لأصول، أو تصنيف لأصول على أنها محتفظ بها للبيع وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 44، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، أو استبعادات أخرى لأصول، أو مصادرة لأصول رئيسة من قبل جهات قطاع عام أخرى؛ و

و. دمار مبنى رئيس بفعل حريق بعد تاريخ القوائم المالية؛ و
ز. إعلان أو بدء تنفيذ إعادة هيكلة رئيسة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 19)؛ و
ح. سن تشريع لإعفاء منشآت أو أفراد من قروض ممنوحة لهم كجزء من برنامج ما؛ و

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معياري المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2023م

14

- ط. حدوث تغيرات كبيرة - بشكل غير عادي - بعد تاريخ القوائم المالية - في أسعار الأصول أو أسعار صرف العملات الأجنبية؛ و
- ي. في حال الجهات الخاضعة لضريبة الدخل أو ما يعادلها، سن أو إعلان تغييرات في معدلات الضريبة أو أنظمة الضريبة بعد تاريخ القوائم المالية، يكون لها أثر مهم على الأصول الضريبية والالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة (توجد إرشادات المحاسبة عن ضرائب الدخل في معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول ضرائب الدخل)؛ و
- ك. الدخول في ارتباطات مهمة أو التزامات محتملة، مثلًا بإصدار ضمانات مهمة بعد تاريخ القوائم المالية؛ و
- ل. البدء في دعوى قضائية رئيسة تنشأ - فقط - عن أحداث وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.

تاريخ السريان

32. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- 32أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32و. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].
- 32ز. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 44 الصادر في 2023 الفقرتين 16 و31. يجب على الجهة أن تطبق هذين التعديلين على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلين على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 44 في الوقت نفسه.
33. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب معيار المحاسبة للقطاع العام 14 (2001)

34. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 14].

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 14 "الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية"
إصدار 2023م